خبرتك لها قيمة

فرصة للخبراء
في مجالات محددة

انضم إلى منصة **ثمن** وساهم بخبرتك في **التثمين**

المقتنيات | المواشي | العقارات | الأثاث | الجوالات | السيارات



الشروط الأساسية لتقديم الطلب

- خبرة موثقة في المجال المختص
- مؤهلات أو شهادات ذات صلة (إن وجدت)
- الالتزام بمعايير منصة **ثمن** وإرشادات التقييم.
- اجتياز التحقق والمراجعة قبل اعتماد الحساب.

اطلع على التفاصيل والشروط كاملة

تقديم طلب الانضمام

وثيقة التعاقد مع تطبيق ثمّن

يقر الموقع أدناه بالاطلاع على محتوى الوثيقة والإقرار بما ورد فيها والالتزام التام بالبنود الواردة في سياق التعاون مع التطبيق في مجال (التثمين للسلع المستعملة وفق مجاله المحدد وأن يكون مؤهلا معتبرا للتحكيم التسعيري للمنتج المستعمل إما بتزكية رسمية أو أكاديمية أو عرفية أو فخرية وعليه إرفاق مايثبت ويعزز ذلك

1- اتفاقية السرية وعدم الإفصاح (NDA) للمحكمين الذين يعملون عن بُعد :

بند "السرية وحماية البيانات" للمحكمين المستقلين :

1. السرية وحماية خصوصية البيانات (Confidentiality & Data Protection)

1. تعريف المعلومات السرية : تشمل المعلومات السرية كل ما يطلع عليه المحكم أثناء عمله، بما في ذلك (بيانات المستخدمين الشخصية، صور المنتجات، فواتير الشراء، تقارير الفحص الفني، آليات التسعير الخاصة بالتطبيق، وأي معلومات برمجية أو تقنية داخل المنصة) .

2. حظر الاستخدام الشخصي : يلتزم المحكم بعدم استخدام أي معلومة حصل عليها من خلال التطبيق لمنفعته الشخصية أو لمنفعة أطراف ثالثة . كما يُحظر عليه التواصل مع أصحاب المنتجات مباشرة خارج إطار التطبيق لأي سبب كان .

3. حظر النسخ والتخزين : يُمنع المحكم منعاً باتاً من أخذ لقطات شاشة (Screenshots) لبيانات المستخدمين أو تحميل وحفظ صور المنتجات والتقارير في أجهزته الشخصية إلا للضرورة القصوى التي يقتضيها التحكيم، ويلتزم بحذفها فور انتهاء العملية .

4. أمن الحساب : المحكم مسؤول مسؤولية كاملة عن سرية بيانات دخوله للمنصة ، وأي تسريب للبيانات ناتج عن إهماله في حماية حسابه يقع تحت مسؤوليته الشخصية والقانونية .

5. مدة الالتزام : يظل هذا البند سارياً وملزماً للمحكم طوال فترة تعاقده مع التطبيق ، ولمدة (3 سنوات) بعد إنهاء العلاقة التعاقدية لأي سبب كان .

6. التعويض عن الإفشاء : في حال ثبوت تسريب المحكم لأي معلومة سرية ، يلتزم بدفع تعويض اتفاقي (غرامة تعاقدية) قدرها [10,000 ريال] بالإضافة إلى حق التطبيق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الفعلية التي قد تتجاوز هذا المبلغ .

يتبع

2- بنود الشروط العامة :

تأسيس علاقة مهنية مع محكمين بنظام العمل الحر (Freelance) يتطلب بنوداً تجمع بين الدقة التقنية والالتزام القانوني. إليك هيكل مقترح للبنود الأساسية :

1. معايير التقييم والنزاهة (Technical Integrity)
• الالتزام بالدليل الإرشادي: يجب على المحكم اتباع "دليل التثمين" الخاص بالتطبيق حرفياً دون الاعتماد على التقدير الشخصي المنفرد إلا في الحدود المسموح بها.
• دقة البيانات: المحكم مسؤول عن مراجعة الصور والمستندات المرفقة والتأكد من مطابقتها لإجابات الأسئلة التحكيمية .
• الحيادية: يُمنع التلاعب بالتقييم لرفع أو خفض قيمة المنتج لصالح أي طرف .
2. نطاق العمل والمسؤولية (Scope of Work)
• زمن الاستجابة (SLA) : تحديد مهلة زمنية قصوى لكل عملية تحكيم (مثلاً: التحكيم خلال 30 دقيقة من وصول الطلب) .
• النهائية: يعتبر قرار المحكم نهائياً ما لم يثبت وجود خطأ مهني جسيم أو مخالفة للمعايير التقنية .
3. السرية وخصوصية البيانات (Confidentiality)
• حماية البيانات : يُحظر على المحكم الاحتفاظ بصور المنتجات أو بيانات المستخدمين أو استخدامها خارج إطار التطبيق .
• الملكية الفكرية : جميع التقارير والنتائج التي يصدرها المحكم هي ملك حصري للتطبيق .
4. آلية المحاسبة المالية (Payment Terms)
• نظام العمولة : تحديد الأجر مقابل كل عملية تحكيم ناجحة ومكتملة .
• الخصومات : يحق للتطبيق خصم قيمة العمولة أو إلغاؤها في حال ثبت بطلان التحكيم أو تكرار الشكاوى من دقة التقييم .
5. بنود "العمل الحر" والقانون (Legal Status)
• استقلالية المحكم : التأكيد على أن العلاقة هي علاقة "تعاقد مستقل" وليست علاقة توظيف ، مما يعني عدم استحقاق المحكم للتأمينات أو البدلات الوظيفية .
• عدم المنافسة : (اختياري) منع المحكم من العمل مع تطبيقات منافسة مباشرة خلال فترة التعاقد .
6. إنهاء التعاقد (Termination)
• يحق للتطبيق إيقاف حساب المحكم فوراً في حالات: (إفشاء الأسرار ، التواطؤ ، التأخير المتكرر أو تدني مستوى التقييم بناءً على تقييمات المستخدمين).

يتبع

3- آلية العمل والمستحقات :

يقوم المحكم بالدخول على رابط الانضمام وتعبئة البيانات والإقرار بالوثيقة وبعد ذلك يتم تمكينه من استقبال عروض طلبات التثمين ومراجعتها ثم تقييم العرض وفق الآلية المتبعة في البطاقة التثمينية للمنتج بتقدير ثلاث قيم (الحد الأدنى / السعر العادل / الحد الأعلى) وسيحصل إزاء كل بطاقة تثمين بهامش عمولة تقدر بـ (SR 10) عن كل بطاقة تثمين منجزة بنجاح بعد مرور (24 - 48 ساعة) من عملية التثمين وذلك بتحويلها إلى حسابه المدون في صفحته وفق آلية التطبيق .

4-المسؤولية المهنية والتعويض :

1. دقة التقييم : يُقر "المحكم" بأن كافة التقارير والنتائج الصادرة عنه مبنية على أسس مهنية وموضوعية ، وأنه مسؤول مسؤولية كاملة عن مراجعة كافة الصور والمستندات المرفقة بالطلب بدقة وعناية فائقة .

2. حدود المسؤولية : لا يتحمل المحكم المسؤولية عن العيوب "الخفية" التي لا يمكن كشفها من خلال الصور أو تقارير الفحص المرفقة، بشرط أن يثبت المحكم أنه بذل العناية المهنية اللازمة وفقاً للدليل الإرشادي للتطبيق .

3. الخطأ المهني الجسيم : في حال ثبت وجود "خطأ مهني جسيم " (مثل التغاضي عن كسر واضح في شاشة جوال ، أو إخفاء صدمة هيكلية في سيارة ، أو تزييف حالة البطارية) أدى إلى تثمين المنتج بسعر (أعلى / أقل) من قيمته الحقيقية بنسبة تتجاوز (10%) ، يحق لإدارة التطبيق اتخاذ الإجراءات التالية :

- إلغاء أتعاب المحكم عن العملية محل الخلاف .
- تحميل المحكم قيمة الضرر المادي المباشر الذي لحق بالتطبيق أو المستخدم بحد أقصى يعادل (5 أضعاف) أتعابه في تلك العملية .

4. التواطؤ والاحتيال : في حال ثبت وجود تواطؤ بين المحكم وصاحب المنتج لرفع قيمة التثمين ، يتم إنهاء التعاقد فوراً دون سابق إنذار، مع حظر مستحقاته المالية السابقة كتعويض مبدئي ، وللتطبيق الحق في الملاحقة القانونية للمطالبة بتعويض عن ضرر السمعة .

5. آلية التظلم : يحق للمحكم الاعتراض على قرارات الخصم أو العقوبات خلال (3 أيام عمل) من إخطاره ، وتقوم لجنة داخلية بالتطبيق بالفصل في الاعتراض ويكون قرارها نهائياً .

كيف يطبق هذا البند تقنياً داخل التطبيق ؟

- نظام التقييم التراكمي : يتم ربط استمرار المحكم في المنصة بمعدل دقة (Accuracy Score) إذا نزل تقييمه عن 90% يتم إيقافه تلقائياً للمراجعة .

- تجميد المستحقات: تجميد صرف أتعاب المحكم ، خلال "فترة الاحتجاج " للمستخدم أو النظام للاعتراض على النتيجة حتى يتم الطلب بنجاح .

يقر كل من :

الطرف الأول:
مؤسسة فرص رقمية مالكة ومشغلة منصة «ثمن» ، سجل تجاري رقم: 7050322052 عنوانها: الجبيل الصناعية ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية: المشرف العام ويشار إليها لاحقًا بـ «المنصة» أو «الطرف الأول» .

الطرف الثاني : الخبير المنضم للمنصة وفق الإجراءات المتبعة

ويشار إليه لاحقًا بـ «الخبير» أو «الطرف الثاني ».

ويشار إلى الطرفين مجتمعين بـ « ا لطرفين » .

المادة الأولى : التمهيد والتعريفات

يُعد التمهيد أعلاه جزءًا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

ويقصد بالمصطلحات الآتية، أينما وردت في الاتفاقية :

المنصة: منصة «ثمن» الرقمية وما يرتبط بها من تطبيقات ومواقع وأنظمة وخدمات .

الخدمة: خدمة تثمين المنتجات والسلع المستعملة التي تقدم من خلال المنصة وفق المنهجية والإجراءات المعتمدة لدى الطرف الأول .

بطاقة التثمين: المخرج الرقمي الذي يصدر من خلال منصة «ثمن» بعد استكمال متطلبات الخدمة وسداد رسومها واعتمادها وفق الإجراءات المحددة .

الخبير: الشخص المتعاون مع المنصة الذي يتم اعتماده من الطرف الأول لتقديم الخدمات المهنية أو الفنية المسندة إليه عبر المنصة.

رسوم البطاقة: المقابل المالي الذي يدفعه العميل مقابل خدمة بطاقة التثمين وفق السعر المعتمد في المنصة .

المادة الثانية: موضوع الاتفاقية

يوافق الطرف الثاني على التعاون مع الطرف الأول بصـفته خبيرًا متعاونًا مسـتقلاً لتقديم خدمات التثمين التي يتم إسـنادها إليه من خلال منصـة «ثمن»، وفق نطاق اختصـاصـه ومسـتوى اعتماده وإجراءات العمل المعتمدة.

ولا تمنح هذه الاتفاقية الطرف الثاني أي حق في ملكية المنصة أو علامتها التجارية أو تطبيقاتها أو أنظمتها أو قواعد بياناتها أو منهجياتها، ما لم يرد اتفاق مكتوب مستقل ينص على خلاف ذلك.

ولا تنشـئ هذه الاتفاقية علاقة عمل أو توظيف أو وكالة أو شـراكة في ملكية الطرف الأول، ويظل الخبير مسـتقلاً في صـفته المهنية، مع التزامه الكامل بشـروط هذه الاتفاقية والإجراءات المعتمدة للمنصة.

المادة الثالثة: آلية تقديم الخدمة

1. تُحال طلبات التثمين إلى الخبير من خلال منصـة «ثمن» أو الوسـائل المعتمدة من الطرف الأول.
2. يلتزم الخبير بتنفيذ الخدمة ضمن المدة المحددة في النظام أو في الطلب.
3. يلتزم الخبير باسـتخدام المعلومات والمسـتندات المتاحة له من خلال المنصة وعدم طلب بيانات إضافية إلا بالقدر اللازم لتنفيذ الخدمة.
4. يلتزم الخبير بتقديم معلومات مهنية صـحيحة ودقيقة قدر الإمكان وفق البيانات المتاحة والمنهجية المعتمدة.
5. لا يجوز للخبير إصدار أو تسـليم أي مخرج خارج المنصة باعتباره بطاقة تثمين صادرة عن «ثمن» إلا بموافقة كتابية من الطرف الأول.
6. يلتزم الخبير بعدم تعديل أو حذف أو تعطيل أي بيانات أو سجلات تخص طلبات التثمين إلا من خلال الصلاحيات التي تمنحها له المنصة.

المادة الرابعة: أتعاب الخبير

1. يسـتحق الخبير مقابل خدماته نسـبة ثابتة محددة مسـبقًا من رسـوم بطاقة التثمين عن كل بطاقة تثمين يتم تنفيذها واعتمادها وفق شروط المنصة.
2. تبلغ مسـتحقات الخبير: 10 RS كرسـوم البطاقة المسـتحقة وفق جدول العمولات المعتمد وهي قابلة للتعديل والتغيير سـواء بالزيادة أو النقصـان وفق سـياسـة التطبيق ومراحل تطوره .
3. لا ترتبط أتعاب الخبير بأي شـكل من الأشـكال بقيمة المنتج أو السـلعة محل التثمين.
4. لا تتغير أتعاب الخبير إذا ارتفعت أو انخفضت القيمة التقديرية للمنتج.
5. لا يجوز للخبير طلب أو تحصـيل أي مبلغ إضـافي من العميل مقابل الخدمة التي تمت إحالتها إليه عبر المنصة إلا بموافقة مسبقة ومكتوبة من الطرف الأول.

6. يتم احتساب المستحقات وفق السجلات الإلكترونية للمنصة، وتتم التسوية والصرف وفق دورة الدفع المحددة في النظام أو في الملحق المالي.
7. تخضع المستحقات لأي استقطاعات أو متطلبات نظامية واجبة التطبيق، إن وجدت.
8. في حال إلغاء البطاقة أو استرداد رسومها أو عدم اكتمال الخدمة وفق شروط المنصة، فلا يستحق الخبير العمولة المتعلقة بها، أو تتم تسويتها وفق الحالة والإجراء المعتمدين.

ملاحظة: لا تتأثر نسبة الخبير بقيمة المنتج محل التثمين، سواء ارتفعت أو انخفضت، وإنما تحسب وفق رسوم بطاقة التثمين المعتمد

المادة الخامسة: الاستقلالية والحياد وتعارض المصالح

يلتزم الخبير بالمهنية والموضوعية والحياد في أداء مهامه.

ويحظر عليه التأثير عمدًا على نتيجة التثمين لمصلحة العميل أو البائع أو المشتري أو أي طرف آخر.

كما يلتزم بالإفصاح للمنصة فورًا عن أي علاقة أو مصلحة مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن تؤثر في حياده أو تنشئ تعارضًا في المصالح.

وفي حال وجود تعارض مصالح، يحق للطرف الأول إسناد الطلب إلى خبير آخر دون أن يترتب للخبير الأول أي حق في الاعتراض أو المطالبة بمقابل عن الخدمة التي لم ينفذها.

ولا تعتبر العمولة الثابتة للخبير من رسوم البطاقة مرتبطة بقيمة المنتج أو نتيجة التثمين، ولا يجوز تعديلها بناءً على نتيجة التثمين.

وفي حال كان الخبير مقيّمًا معتمدًا أو خاضعًا لنظام أو لائحة مهنية خاصة، فإنه يلتزم بجميع المتطلبات المهنية والتنظيمية الواجبة عليه. وتطبق عليه القواعد النظامية الخاصة بمهنته متى كانت واجبة التطبيق. (جامعة الملك سعود)

المادة السادسة: التزامات الخبير

يلتزم الخبير بما يلي:

1. المحافظة على سرية جميع معلومات العملاء والطلبات.
2. عدم تقديم معلومات أو مستندات غير صحيحة للمنصة.
3. عدم استخدام حسابه في المنصة من قبل أي شخص آخر.
4. المحافظة على بيانات الدخول ووسائل التحقق الخاصة به.
5. عدم التواصل مع العميل خارج القنوات المعتمدة لأغراض تجارية أو لتحقيق منفعة شخصية من الطلب.
6. عدم تحصيل مبالغ من العملاء خارج النظام.
7. عدم استغلال معلومات العملاء للوصول إليهم أو تقديم خدمات منافسة خارج المنصة.
8. الالتزام بالمنهجية والإجراءات الفنية المعتمدة من «ثمن».
9. إبلاغ المنصة عن أي خطأ جوهري أو محاولة تلاعب أو معلومات مضللة في الطلب.
10. المحافظة على أي ترخيص أو اعتماد مهني مطلوب منه نظامًا لممارسة النشاط الذي يقدمه.
11. الالتزام بالأنظمة واللوائح السعودية ذات العلاقة بنشاطه.

المادة السابعة: حماية بيانات العملاء

يتعامل الخبير مع بيانات العملاء باعتبارها معلومات سرية ومحمية، ولا يستخدمها إلا للغرض المحدد وهو تنفيذ الخدمة المسندة إليه.

ولا يجوز له نسخ البيانات أو تصويرها أو تحميلها أو الاحتفاظ بها أو مشاركتها أو إرسالها إلى أي طرف آخر إلا بالقدر المسموح به من المنصة أو بموجب أساس نظامي.

كما يلتزم بإبلاغ الطرف الأول فور علمه بأي فقد أو تسرب أو وصول غير مصرح به إلى بيانات العملاء.

ويقر الطرفان بأن معالجة البيانات الشخصية تتم وفق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك نظام حماية البيانات الشخصية، وما يصدر عن الجهة المختصة من لوائح وضوابط. (SDAIA)

المادة الثامنة: السرية

يلتزم الخبير بالمحافظة التامة على سرية المعلومات التي يطلع عليها بسبب هذه الاتفاقية، وتشمل على سبيل المثال:

- منهجية «ثمن».
- آليات احتساب التثمين.
- قواعد البيانات.
- الخوارزميات والأنظمة.
- بيانات العملاء.
- الأسعار والعمولات.
- الخطط التجارية والتسويقية.
- المعلومات المالية.
- المعلومات الفنية والتشغيلية.
- أي معلومات غير معلنة تخص المنصة.

ويستمر الالتزام بالسرية حتى بعد انتهاء هذه الاتفاقية، طالما بقيت المعلومات ذات طبيعة سرية أو غير معلنة للعموم.

المادة التاسعة: الملكية الفكرية

يقر الخبير بأن جميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بمنصة «ثمن»، بما في ذلك الاسم والعلامة التجارية والتصاميم والبرمجيات والواجهات وقواعد البيانات والمنهجيات والوثائق والنماذج والمحتوى والمواد التشغيلية، مملوكة للطرف الأول أو مرخصة له.

ولا تمنح هذه الاتفاقية الخبير أي حق في نسخ أو استغلال أو إعادة إنتاج أو تطوير أو بيع أو ترخيص أي من تلك العناصر خارج نطاق تقديم الخدمة.

كما يلتزم الخبير بعدم محاولة عكس هندسة النظام أو استخراج قواعد البيانات أو الوصول إلى أجزاء غير مصرح له بها.

المادة العاشرة: عدم استغلال عملاء المنصة

لا يجوز للخبير استخدام بيانات أو معلومات أي عميل حصل عليها من خلال «ثمن» للتعامل معه خارج المنصة أو استقطابه لخدمة مشابهة أو منافسة أو تقديم خدمة مباشرة له بقصد تجاوز المنصة أو حرمانها من إيراداتها.
ولا يمنع هذا البند الخبير من ممارسة نشاطه المهني المستقل بصورة عامة، وإنما ينصرف إلى العملاء والطلبات والمعلومات التي حصل عليها بسبب تعاونه مع «ثمن»، وبالقدر الذي يسمح به النظام.

المادة الحادية عشرة: جودة الخدمة

يحق للطرف الأول مراجعة جودة الخدمات المقدمة من الخبير، وقياس مستوى الالتزام بالمواعيد ودقة البيانات وشكاوى العملاء ومؤشرات الأداء.

ويحق للطرف الأول، عند وجود ملاحظات مهنية أو تشغيلية، طلب التصحيح أو إعادة الخدمة أو تعليق إسناد الطلبات مؤقتًا إلى حين معالجة الملاحظة.

ولا يؤثر ذلك على حقوق الخبير المالية المستحقة عن الخدمات التي نفذها واعتمدت وفق الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة: التزامات الطرف الأول

يلتزم الطرف الأول بما يلي:

1. توفير النظام أو القنوات اللازمة لاستقبال الطلبات وإدارة الخدمات.
2. تحديد رسوم البطاقات ونسبة الخبير وآلية التسوية بوضوح.
3. تزويد الخبير بالمعلومات المتاحة واللازمة لتنفيذ الخدمة.
4. احتساب مستحقات الخبير وفق سجلات المنصة.
5. صرف المستحقات المستحقة له وفق الدورة المالية المعتمدة.
6. توفير الدعم الفني والتشغيلي في حدود الإمكانات المتاحة.
7. حماية البيانات التي تقع تحت مسؤوليته وفق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

المادة الثالثة عشرة: مدة الاتفاقية

تبدأ هذه الاتفاقية من تاريخ قبولها إلكترونيًا أو توقيعها، وتكون مدتها سنة واحدة، وتتجدد تلقائيًا لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم الرغبة في التجديد قبل 30 يومًا على الأقل من تاريخ انتهاء المدة.

ويجوز للطرفين الاتفاق على مدة مختلفة في ملحق خاص.

المادة الرابعة عشرة: تعليق أو إنهاء التعاون

يجوز للطرف الأول تعليق حساب الخبير أو إيقاف إسناد الطلبات إليه مؤقتًا عند وجود أسباب مهنية أو تقنية أو أمنية أو تنظيمية تستدعي ذلك.

ويجوز لأي من الطرفين إنهاء الاتفاقية بإشعار كتابي مدته 30 يومًا.

ويجوز الإنهاء الفوري عند وقوع مخالفة جوهرية، ومن ذلك:

- إفشاء معلومات سرية.
- استغلال بيانات العملاء.
- التلاعب في نتائج التثمين.
- تحصيل مبالغ خارج المنصة.
- انتحال صفة مهنية أو تقديم بيانات اعتماد غير صحيحة.
- استخدام المنصة بطريقة احتيالية.
- مخالفة الأنظمة أو التعليمات المهنية ذات العلاقة.
- محاولة تجاوز المنصة والاستفادة من عملائها بطرق غير مشروعة.

ولا يؤثر إنهاء الاتفاقية على الالتزامات التي بطبيعتها تستمر بعد الإنهاء، ومنها السرية وحماية البيانات والملكية الفكرية وتسوية المستحقات.

المادة الخامسة عشرة: المستحقات عند انتهاء الاتفاقية

تتم تسوية جميع المستحقات المالية المستحقة للخبير عن الخدمات المنجزة والمعتمدة حتى تاريخ انتهاء العلاقة، بعد إجراء أي تسويات أو خصومات نظامية أو مالية مستحقة وفق الاتفاقية.

ولا يستحق الخبير أي عمولات مستقبلية عن خدمات لم يتم تنفيذها أو اعتمادها بعد انتهاء الاتفاقية، ما لم يتفق الطرفان كتابةً على خلاف ذلك.

المادة السادسة عشرة: التعديل والتحديث

يجوز للطرف الأول تحديث إجراءات التشغيل أو السياسات الفنية أو الأمنية أو آليات استخدام المنصة، على ألا يؤدي أي تعديل إلى تغيير نسبة الخبير أو حقوقه المالية الأساسية إلا وفق إشعار وموافقة أو وفق الآلية التعاقدية المعتمدة.

ويتم اعتماد أي تغيير جوهري في المقابل المالي أو نطاق الخدمة من خلال اتفاق أو ملحق إلكتروني.

المادة السابعة عشرة: الإشعارات والمراسلات الإلكترونية

يوافق الطرفان على أن الإشعارات والموافقات المتعلقة بهذه الاتفاقية يمكن إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو الإشعارات داخل المنصة أو أي وسيلة إلكترونية معتمدة لدى الطرف الأول.

ويقر الطرفان بأن الموافقة الإلكترونية والتوثيق الإلكتروني يمكن الاعتماد عليهما في حدود ما تقرره الأنظمة ذات العلاقة. ويأتي ذلك في إطار نظام التعاملات الإلكترونية السعودي. (الأنظمة)

المادة الثامنة عشرة: عدم التنازل

لا يجوز للخبير نقل حقوقه أو التزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية إلى طرف آخر أو تمكين الغير من استخدام حسابه في المنصة إلا بموافقة كتابية مسبقة من الطرف الأول.

المادة التاسعة عشرة: القوة القاهرة

لا يكون أي من الطرفين مسؤولاً عن التأخير أو عدم التنفيذ الناتج عن ظروف خارجة عن الإرادة المعقولة للطرف المتأثر، مثل الكوارث أو الأعطال واسعة النطاق أو القرارات الحكومية أو الأحداث التي يتعذر توقعها أو دفعها.

ويبذل الطرف المتأثر جهدًا معقولاً لتقليل آثار تلك الظروف واستئناف الالتزام متى زال سبب التعذر.

تخضع هذه الاتفاقية للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

وفي حال نشوء أي نزاع يتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية، يسعى الطرفان أولاً إلى حله وديًا خلال مدة لا تتجاوز 30 يومًا من تاريخ إخطار أحدهما الآخر بالنزاع.

وفي حال تعذر الحل الودي، يكون الاختصاص للجهة القضائية المختصة في المملكة العربية السعودية، ما لم يتفق الطرفان كتابةً على وسيلة نظامية أخرى لتسوية النزاع.

المادة الحادية والعشرون: أحكام عامة

1. تمثل هذه الاتفاقية كامل الاتفاق بين الطرفين بشأن موضوعها، وتحل محل أي تفاهم سابق يتعلق بذات الموضوع، ما لم يرد اتفاق مكتوب بخلاف ذلك.
2. إذا أصبح أي بند من بنود الاتفاقية غير قابل للتنفيذ أو مخالفًا لحكم نظامي واجب التطبيق، فلا يؤثر ذلك في بقية البنود، ويستعاض عنه بما يحقق الغرض المشروع منه قدر الإمكان.
3. لا يعد عدم ممارسة أي طرف لحق من حقوقه تنازلاً دائمًا عنه.
4. لا يجوز تفسير هذه الاتفاقية بما ينشئ علاقة عمل أو شراكة أو وكالة بين الطرفين إلا إذا نص اتفاق مكتوب مستقل على ذلك.
5. في حال تعارض أي ملحق خاص مع هذه الاتفاقية، يسري الملحق في حدود موضوعه فقط.

المادة الثانية والعشرون: الإقرار والقبول

يقر الخبير بأنه:

- قرأ هذه الاتفاقية وفهم مضمونها.
- اطلع على طبيعة الخدمة التي سيقدمها من خلال منصة «ثمن».
- اطلع على نسبة أتعابه وآلية احتسابها.
- يدرك أن أتعابه مرتبطة برسوم بطاقة التثمين وليس بقيمة المنتج محل التثمين أو بنتيجة التثمين.
- يلتزم بالسرية وحماية بيانات العملاء.
- يلتزم بالأنظمة واللوائح المهنية التي تنطبق على صفته ونشاطه.
- يقر بصحة البيانات والتراخيص والمعلومات التي قدمها للمنصة.
- يوافق على استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة العلاقة التعاقدية، في حدود ما تسمح به الأنظمة.

وبناءً عليه، فقد وافق الطرفان على هذه الاتفاقية بكامل إرادتهما.